معضلة الاستقلال في الوطن العربي

الأستاذ: أحمد غزال

أستاذ مساعد " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الملخص:

لقد نجحت الدولة العربية أن تصمد لمدة طويلة منذ استقلالها، رغم أن كل القراءات كانت تتنبأ بانهيارها بعد ولادتها المشوهة بوقت قليل، لكن الذي حدث هو أنه بعد هذه الولادة القيصرية للدولة القطرية، نجحت فى إرساء مؤسساتها، ونجحت بعض الشىء فى تقديم بعض الخدمات كالصحة والتعليم والتنمية، وتكريس هويتها الخاصة بها، وإرغام المواطنين للاذعان لها، فأصبحوا يقبلون بها ويتحمسون إليها، ولا يمكن البتة إجحاف ومحو مثل هذه الانجازات أو التقليل من شأنها. لكن الحقيقة التى لا يمكن التغطية عنها أن هذه الدولة القطرية العربية تعيش أزمة، وأصبح واضحا أن الدولة الحديثة التى غرست بناها فى معظم الدول العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبى ، قد نقلت هذه الأقطار مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية من جنس تلك التى كانت قائمة فى الدول المستعمرة، وورثت أزمات ومشكلات وويلات تحمل بصمات مرحلة الاحتلال الأوروبي، أين غرس المحتل نفسه النواة الأولى لنشأة ما يسمى بالدولة القطرية العربية.

Abstract:

Arab state has managed to hold up for a long time since its independence, although all readings were predicting its collapse shortly after its deformed born, but what happened is that after the country state caesarean section deliverance, it succeeded in establishing its institutions, and somewhat in the providing some services, such as health and education, and development. Furthermore, it has exhibited a great potentiality in dedicating its own identity, and forcing citizens not only to comply with it but to accept it and to become enthusiastic about it. For these reasons, it is not judicious at all to prejudice and erase or underestimated such achievements. But the reality that cannot be covered is that Arab state suffers from a serious crisis. Indeed, it becomes clear that the modern state, which implanted in most Arab countries while undergoing European colonialism, has brought to these countries economic, administrative and political institutions of the kind of those that existed in the colonial countries. Consequently, the modern state has inherited some crises, problems and ravages that hallmark the European occupation phase, where the occupier has auto-planted as the first nucleus for the emergence of the so-called country Arab state.

مقدمة:

كان الاعتقاد السائد لدى العرب حالما ينجحون في انتزاع حقهم في التحرر من النير الاستعماري فإنهم سوف يستعيدون بصورة مباشرة وتلقائية الحريات الأساسية والفكرية التي كانت قد صودرت منهم، وكانوا يعتقدون أيضا أن رحيل جيوش الاحتلال سوف يطلق بصورة عفوية حركة التوحيد القومي، وكانوا يعتقدون كذلك أن بناء الدولة الوطنية سوف يعني بحد ذاته بناء إطار القانون والتضامن والعدالة، ويعيد علاقة الأخوة الضائعة، ويدفع نحو التنمية والتقدم المطلوبين. ولم تحتج الشعوب العربية إلى أكثر من عقدين من الزمن حتى تدرك سذاجة هذا الاعتقاد، وتتأكد بالتجربة أن طريق الإنعتاق السياسي ليس مفتوحا أمامها بعد الاستقلال أكثر مما كان مفتوحا في الحقبة الاستعمارية.

ولعل معركة التحرير التي جرت حسب شروط السيطرة الاستعمارية ، أي في كل قطر على حدا، قد عملت على تعميق العزلة ودعم تقوقع كل كيان سياسي جديد على نفسه، أكثر مما ساهمت في تكوين فضاء الحرية والسيادة المنشودتين. وكانت نتيجتها عودة الدول الجديدة إلى بناء مراتبية اجتماعية ليس لها أية علاقة تذكر بمفاهيم الأخوة والتكافل الاجتماعي والقومي التي كانت تحلم بها الشعوب وتناضل من أجلها.

وهذا ما يفسر أن جل الكتاب العرب يعترفون بوجود استقلال لدولهم، لكن استقلال للدولة عن المجتمع، وليس الحديث عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي إلا تأكيد لنوع من انفصام الصلة بين الجماعة الحاكمة من ناحية، ومطالب وتطلعات المواطنين من ناحية أخرى.

لذلك أصبح السؤال الذي يطرح نفسه **هل الاستقلال الذي تتمتع به الدولة في الوطن العربي مفيد وبناء أم انه أصبح واحدا من أسباب أزمتها؟**

وفي دراستنا لهذه الإشكالية سوف لن نتوغل في الماضي البعيد، بل ستكون نقطة البدء بالنسبة لنا هي مرحلة اندماج المنطقة العربية في النظام العالمي الذي بدأت أوروبا في صياغته والتحكم فيه بدءا من القرن السادس عشر.

لماذا الدولة؟

على هذا السؤال أجاب المفكرون والفلاسفة والسياسيون دائما بترداد عبارة أرسطو التاريخية: "لأن المجتمعات الإنسانية هي بالضرورة والطبيعة مجتمعات سياسية فهي لا تستطيع أن تعيش دون دولة"[1].

ومع أن معظم أشكال الحكم في عالمنا الحاضر توصف عادة بأنها دول"، فان مفهوم الدولة المألوف لدى علماء السياسة لا يمكن أن يعزل بسهولة عن التطورات القومية والتنظيمية التي حدثت في أوروبا خلال القرن السادس عشر والى القرن العشرين، أو عن أفكار المفكرين الرئيسيين مثل مكيافيلي (Machiavelli)، بودان (Bodin)، هوبز (Hobbes)، وهيغل على وجه الخصوص، هو الأوسع تأثيرا، وبقي المفهوم الهيغلي (نسبة إلى هيغل(Hegel) للدولة بصفتها تعبيرا معنويا عن انتصار الوحدة على الاختلاف، والعام على الخاص، والمصلحة العامة على الخاصة إلى أن تحداه ماركس (Marx) في عدد من آرائه في القرن التاسع عشر، الذي رأى أن هذا لم يكن سوى مفهوم الدولة عن نفسها، وفي واقع الحال كان جهاز الدولة كيانا مميزا يمكن تمييزه، إنما لم يكن بالإمكان فصله عن المجتمع عامة[2].

تعكس الخلافات الرئيسة في تعريف الدولة الخط الفاصل بين شتى المدارس الفكرية في النظرية السياسية، ومنها مدرستان هما نظرية الحقوق، والثانية نظرية السلطة السياسية. وكمثل على المدرسة الأولى، عرف هيغل الدولة باعتبارها "واقع الفكرة الأخلاقية". وكمثل على المدرسة الثانية عرف فيبر (Weber) الدولة باعتبارها المنظمة التي "تحتكر العنف المشروع في إقليم معين". ومع أن البعد الدولي لم يذكر، فان المقوم المهم في التعريف، هو الحدود الإقليمية، جرى التشديد عليه[3]. لذلك، فالدولة تعرف في هذا البحث بأنها مؤسسة لسلطة سياسية منظمة في إقليم معترف به. ولذا فالإقليمية جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة.

و(تشخيص السيطرة القانونية الكلية في مجتمع ما): هو مقوم أساسي آخر في تعريف الدولة القومية الحديثة. وقد ربط جون أوستن – أحد فلاسفة القرن التاسع عشر ومن أساطين مفهوم سيادة الدولة - تعريفه للقانون، ولمفهوم الدولة ضمنا، بمفهوم السيادة. وهو يرى أن القانون الوضعي، الذي تقوم عليه الأنماط الحكومية، لا يمكن أن يوجد إلا مقترنا بمحل مقرر للقوة والسلطة النهائية. هنا، إذا ترتبط مفاهيم "الإقليم" و"السيادة" و"الدولة"، أو الحكومة القانونية المعترف بها كما كان يسميها أوستن. وعند هذا المستوى القانوني في تعريف الدولة، وصلنا إلى صميم استيراد الأفكار الأوروبية من لدن أقطار الهامش الدولي[4].

في وطننا العربي كان مفهوم الدولة عاملا جديدا على الأدبيات السياسية العربية. فإذا كان الأصل اللغوي العربي يحدد مفهوم الدولة بمعنى الدوران والتغيير والتحول من عهدٍ إلى عهد، فإن العباسيين سموا انتصارهم على الأمويين دولة، بمعنى الانقلاب القدري أو الإلهي لمصلحتهم. وبصرف النظر عن المدلول التاريخي والسياسي لنشوء الدول وانهيارها، فإن التحول الأساسي الذي حدث في تاريخ الدولة العربية برز مع تفكك أواصر الخلافة الإسلامية العثمانية العام 1924م ما أدى إلى أن

يصبح العرب والمسلمون على أرض بلا دولة، حتى رسمت الحدود ضمن مجال جغرافي يعرف دولا شتى تتجاذبها عنف القبائل والطوائف.

أصل نشأة الدولة العربية:

إن تحليل وجهات النظر الواردة في الدراسات العربية حول نشأة الدولة في الوطن العربي، يوحي بعدم اتفاق الآراء على طبيعة النشأة، وفضلا عن ذلك اتفق الانفصاليون الوحدويون في الوطن العربي على كون الكيانات القائمة هشة اصطناعية لا تمثل الشعوب وتطلعاتها، واعتبرها الانفصاليون ثوبا واسعا أكثر من اللازم ليلبسه المجتمع، بينما اعتبرها الوحدويون ثوبا ضيقا للغاية لكي يحتوي أمة قسمتها إرادة المستعمر الاعتباطية دولا شتى، والانفصاليون عدة فئات وغير متفقين على القاسم المشترك لإعادة رسم الخرائط، هل هو اثني- لغوي، أم ديني- طائفي؟ والوحدويون..(القوميون أو الإسلاميون) يمثلون فئات متباينة في مدركاتها وبرامجها التكتيكية ولكنهم يتفقون إجمالا على أن هناك تجزئة لوحدة قد تمت، وأن المشروع التاريخي يقضي بلم الشتات وإعادة التوحيد[5].

ولا يمكن التوصل إلى أي فهم صحيح لطبيعة الدول العربية وخصائصها دون الإشارة إلى الإرث الاستعماري في المنطقة غير أنه لم يتم تصنيفها(الدول العربية) تصنيفا خالصا على يد الاستعمار الكولونيالي، لأن النوايات أو الأجنحة الثقافية أو الاقتصادية لـ " الدول" كانت قائمة في أجزاء مختلفة من العالم العربي، وخاصة في مصر والمغرب وعمان وكذلك - وإن بدرجة أقل- في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا وجنوب بلاد العرب (اليمن) وربما كذلك في أجزاء من سوريا (خصوصا جبل لبنان).

ومع ذلك كانت الحقبة الاستعمارية أداتية بأقصى درجة في رسم الحدود بشكلها الحالي تقريبا، وفي إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية بعيدا عن الشرق الأوسط صوب أوروبا. وكذلك- في الأقل في حالة الإقليم الجغرافي لسوريا والخليج - في تحديد الوحدات التي كانت ستفرز بصفتها دولا متمايزة، وان كان ذلك غالبا بصورة مصطنعة تماما، وبصرف النظر عن هذا وعن الشكل الذي اتخذه الحكم الأوروبي" فإن النتيجة النهائية كانت متشابهة: مأسسة الدولة الإقليمية وتعزيزها على صورة النموذج الأوروبي"[6].

ولتتبع الخطوات الأولى لتبلور لبنات الدولة الحديثة في الوطن العربي، وما تعرضت له نواتها إبان الاستعمار الأوروبي واتجاهات رد الفعل العربي إزاء مخططات الغرب وأهدافه، لا بد من المرور على المحطة الأهم والأبرز التي سبقت نشوء الدولة العربية الحديثة ألا وهي مرحلة الحكم العثماني التي كانت معظم الأقطار العربية خاضعة له في إطار الخلافة الإسلامية، على اعتبار أن العرب كانوا ينتمون إلى دولة واحدة هي دولة الخلافة وهذه الدولة مقسمة إلى ولايات في المشرق وفي المغرب.

فحتى بداية القرن العشرين كان الوطن العربي يخضع لسلطة الدولة العثمانية وعليه فالدولة التي كانت مطالبة بالاحتراز من الخطر الأوروبي المتنامي حول مقر باب الوطن العربي هو الدولة "السلطانية العثمانية" التي كانت تتسم حينذاك بفصم تام بين ولي الأمر من جهة وبين الرعية من جهة أخرى، وان الخطر موجها إلى الاثنين معا، فالدولة الأوروبية المسيحية (التي كانت تشكل هذا الخطر) متعارضة دينيا مع الفئة الغالبة في الوطن العربي، واستغلالية تتوخى امتلاك الأراضي واحتكار التجارة والصناعة، وتوسعية تريد توطيد نفوذها ومصالحها. فعارضت أهدافها مصالح الفقهاء أنصار الشريعة، ومصالح النخبة الحاكمة ومصالح الجماعات الشعبية وذوي المهن من تجار وصناع وملاك عقاريين[7].

من هنا أصبح لا مناص للغرب المسيحي من الدخول في مغامرة كبيرة لإشباع أطماعه وإرواء نزواته ولتحقيق أهدافه، في إطار خدعة سموها ظلما وزورا استعمارا إيحاءا بان العالم المتقدم جاء بالحضارة والرقي للعالم الثالث، ويعتبر الاستعمار امتدادا للسيطرة السياسية و الاقتصادية والعسكرية لدول أوروبا المتقدمة على دول أخرى وما صاحب ذلك طبعا من اقتسام تركة الرجل المريض كما سموه هم أنفسهم (الحكم العثماني).

وكان نتيجة ذلك ميلاد حركة سياسية و عسكرية ظهرت في أوربا في القرن 15 ثم توسعت خلال القرنين 18و19 هي الحركة الاستعمارية. وجاء الاستعمار الأوربي الحديث والذي يتمثل في الاستعمار الفرنسي والبريطاني والايطالي والبرتغالي نتيجة للثورة الصناعية في أواخر القرن 18 واخذ في طريق الزوال بعد الحرب العالمية الثانية.

جاء في كتاب أجنحة المكر الثلاثة الذي يحلل العمليات التي قامت بها القوى الاستعمارية الكبرى في إطار ما يسمى بالحروب الصليبية الحديثة أنه لم يكد النصف الأول من القرن السادس عشر ينقضي حتى كان البرتغاليون قد أحكموا السيطرة على شواطئ شرق أفريقيا وغربها، إضافة إلى شواطئ الخليج وفارس والهند، وشرع البرتغاليون يؤسسون مستعمرات ومراكز تجارية في أماكن مختلفة من السواحل التي وصلوا إليها. وفي عام 1600م أنشئت بريطانيا أول جهاز استعماري لها تحت مسمى شركة الهند الشرقية البريطانية، ومثله صنعت فرنسا عام 1664م فأنشئت ما أسمته بشركة الهند الشرقية الفرنسية، وبدأ الصراع والتنافس بين الدولتين، وانتهى بانتصار الإنجليز عام 1775م وخروج فرنسا من الهند والصين.

وفي عام 1798م وصل نابليون يقود الحملة الفرنسية على مصر ثم حاول السيطرة على بلاد الشام، فغادر وهو يحمل أدراج الخيبة لكثرة من قتل من جنوده هناك، ثم ما لبث أن عاد إلى فرنسا ولحقته جيوشه عام 1801م. وفي عام 1827م أعلن الملك شارل العاشر اعتزام فرنسا إنشاء مستعمرة ذات شأن في شمال أفريقيا، وزحفت الجيوش الفرنسية لاحتلال الجزائر عام 1830م، واستتب الوضع

لها عام 1857م ، وقد ألحقت فرنسا الجزائر بها عام 1881م، وهي نفس السنة التي أعلنت فيها وضعها تونس تحت الحماية الفرنسية بموجب ميثاق باردو.

وفي عام 1887م وقع مؤتمر برلين لاقتسام مواقع النفوذ في الوطن العربي. وتوالى بعد ذلك سقوط البلاد العربية والإسلامية في قبضة الاستعمار، فسيطر الفرنسيون على المغرب سنة 1912م، وعلى سورية سنة 1920م. وأما الإيطاليون فاحتلوا الصومال وإريتريا عام 1887م. وزحفت جيوشهم لاحتلال الساحل الليبي عام 1914م، وأكملت الاحتلال عام 1914م. فيما احتلت انجلترا مصر ووضعتها تحت الحماية عام 1882م. واحتلت كذلك السودان في عام 1898م ، ثم العراق 1919م، ثم الأردن عام 1920م[8].

وفي أثناء مرحلة الاحتلال الأوروبي بدأ التخطيط لدخول الوطن العربي في مرحلة جديدة تتسم باستيعابه في منظومة الدول الأوروبية كبديل لنظام الخلافة الإسلامية العثمانية الكبرى. فحصل التجار الممولون الأجانب مع انتصار القوى الأوروبية على إعفاءات قانونية وضريبية هامة لرعاياها ولزبائنها من غير المسلمين (في الدولة العثمانية) بموجب اتفاقيات التنازلات.. وقد أدت الحاجة المتزايدة أبدا إلى الخبرة الأوروبية. ليس فقط، بل كذلك إلى التجارة والتمويل الأوربيين، إلى نشوء مصاعب مالية واقتصادية خطرة في نهاية الأمر، وكذلك إلى إفلاس الدولتين العثمانية والمصرية، فيما أدت الديون المصرية إلى استقدام الاحتلال البريطاني الفعلي للبلاد[9].

وهكذا ابتدأ تيار التنازلات العثمانية وتكاثر، وكان في الابتداء متحفظا وغير مقصود، ولكنه توسع وأصبح من الأساسيات ومفروضا بشكل متزايد. ومع أن الحكام العثمانيين كانوا يحملون مشاعر إسلامية متعالية على "الكفار" ولكنهم ما فتئوا يندغمون بصورة متزايدة في نظام الدولة الأوروبي، ومن هنا جاء اعترافهم وقبولهم بمبادئ ذلك النظام السائد بين الدول الأوروبية: المساواة في السيادة، المقابلة بالمثل في العلاقات، الأعراف الدبلوماسية الأوروبية، بعض نقاط القانون الدولي الأوروبي، مثل امتداد صلاحية الدولة إلى خارج إقليمها، و"قانون الأمم"، وبذلك تقوضت الحواجز الإيديولوجية الضخمة القائمة أمام اندماجها في نمط المنظومة الأوروبية السائد وأمام ممارسة قواعد اللعبة ذات الأصل الأجنبي. كان لهذه القواعد أن تنقلب ضد بقاء الإمبراطورية ذاتها[10].

وهكذا استقرت الصيغة السياسية للسيطرة الأوروبية على الوطن العربي (تجزئة الوطن الواحد) من خلال الاحتلال والانتداب الاحتلالي ، ونجحت السلطات الاستعمارية في تنفيذ توصية "لجنة كامبل بنومان" غير أن أخطر الوسائل المستخدمة إطلاقا كان زرع الكيان الصهيوني، فقد ترجم تصريح "بلفور" إلى مشروع سياسي، لاسيما بعد استبدال الاتفاق الفرنسي البريطاني الروسي في "سايكس-بيكو" على مبدأ الإدارة الدولية لفلسطين، بوضعها تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم إدخال بريطانيا تصريح بلفور في نظام الانتداب على فلسطين، وتسهيل مهمة السيطرة الصهيونية عليها عن

طريق توقيت بريطانيا إلغاء انتدابها على فلسطين مع إعلان الصهيونية العالمية تشكيل (الكيان الصهيوني)[11].

والواقع أن الوطن العربي بعد مروره بمرحلة الاحتلال المباشر، وبمحاولة استيعابه في منظومة الدول الأوروبية، قد مهد لمرحلة خطيرة لا تزال آثارها إلى اليوم، ألا وهي دخوله حالة التجزئة الفعلية لأمة كانت تعتقد لقرون أنها أمة واحدة وما يصحب ذلك من شعور قومي بالأخوة والتكافل والتضامن،إضافة إلى ما يجمعها ويوحدها من الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.

إن المنظومة الأوروبية فيما بين الدول قد انتفعت فعلا أكثر من أي أحد آخر . فمهما كان التأويل المتخذ لنظام الانتداب ، فقد كانت الحصيلة النهائية لا تختلف عن العلاقة الاستعمارية، على الأقل فيما يتعلق بموضوعنا. سواء كنا نتحدث عن مستعمرة كالجزائر أو موريتانيا أو تونس أو عدن أم عن بلد تحت الانتداب كلبنان أو سوريا فالنتيجة هي هي : وضع مؤسسات الدول القطرية وترسيخها على صورة النمط الأوروبي[12].

وهناك من يعتبر أن سياسة التجزئة التي انتهجتها القوى الأوروبية بعد نجاحها في تنفيذ توصيات "لجنة كامبل بنومان" و زرع الكيان الصهيوني من خلال تطبيق وعد "بلفور" ، وتجسيد المشروع السياسي المراد تطبيقه على المنطقة العربية في شكل خارطة جديدة عبر عنها الاتفاق الفرنسي البريطاني الروسي في "سايكس-بيكو" . لا يعني كل هذا أن نظام التجزئة في الوطن العربي هو صناعة استعمارية بحتة، أو أن السلطات الاستعمارية قد أوغلت في تجزئة المجزأ أصلا، من خلال الاستثمار في التقسيمات الطائفية والاثنية واستغلال النعرات المذهبية وما تبعه من عنف الطوائف والقبائل.

فقد اتبع الاستعمار في معظم الحالات (ماعدا الجزائر)، سياسة الحفاظ على الشكل أي الهيكل السياسي والرقعة الجغرافية، فهم قد قبلوا بنظام البلد- الدولة وبهيكل الدولة كما وجدوه، فلم يغيروا النظام الهيكلي مثلا ولم يجمعوا أو يجزئوا البلدان التي خضعت لهم، وكان في هذه النزعة (المحافظة على نظام البلد- الدولة) تقوية لهذا النظام ما ساعد على استمراريته. على الرغم من ذلك فإن من نتائج حكم الاستعمار إضعاف السلالات القائمة التي حافظوا عليها شكليا في عديد من الدول ماعدا ما نسميه اليوم دول الخليج الصغيرة[13].

مقاومة الاحتلال والهيمنة:

إن مظاهر الهيمنة الأجنبية التي حصلت نتيجة الاختراق الأوروبي للوطن العربي لم تكن تمر دون مقاومة ومواجهة. ففي المرحلة الأولى من الاختراق، كانت المقاومة تتم بواسطة السلطات الرسمية المحلية، وأنها كانت في الغالب لم تكن فعالة ولم ترتق إلى مستوى التحدي لذلك كانت الفئات

الوطنية التقليدية تبادر لتولي زمام المقاومة المسلحة، مثلما فعل الأمير عبد القادر في الجزائر وعمر المختار في ليبيا وأحمد عرابي وبعض شيوخ الأزهر في مصر، وقادة ثورة العشرين في العراق.

بينما اشتملت المرحلة الثانية من المقاومة باعتماد الوسائل السلمية وكانت تأخذ شكل الإضرابات والتظاهرات والاعتصامات والتظلمات والالتماسات وكان الهدف منها هو الضغط على سلطة الاحتلال للتراجع عن إجراء معين أو للحصول على وعد بالجلاء أو قسط أكبر من الحكم الذاتي لأهالي البلاد...وما إلى ذلك وفي هذه المرحلة من المقاومة تكون القيادة مختلطة أي بأيدي زعامات تقليدية وزعامات حديثة وأحيانا ينظم إليهم بعض عناصر النخبة الحاكمة القديمة الذين أبقتهم السلطة الاستعمارية كرموز بلا سلطة حقيقة.

وقد توجت المرحلة الثالثة من المقاومة بالاستقلال السياسي في معظم الأقطار العربية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن تمييز ثلاث أنماط من المقاومة:

النمط الأول: هو سياسي سلمي بحت، تمثل في التظاهرات والالتماسات والضغوط الشعبية والوطنية على الصعيد الإقليمي في المحافل الدولية، وقد شهدت بعض بلدن الخليج العربي والسودان ولبنان هذا النمط من المقاومة ضد الاستعمار.

النمط الثاني: هو المقاومة المسلحة التي تهدف إلى إجبار سلطة الاحتلال على التفاوض ومنح الاستقلال والجلاء، وكانت الجزائر واليمن الجنوبية، نموذجا هذا لنمط من النضال ضد الاستعمار.

النمط الثالث: هو خليط من المقاومة السياسية والكفاح المسلح، وشهدت معظم الأقطار العربية الأخرى هذا النمط من المقاومة ضد الاستعمار[14].

نشوء الكيانات القطرية في الوطن العربي :

يشكل انبعاث الأمة العربية بعد أكثر من ألف عام من الغياب التاريخي أحد اكبر معالم هذا القرن. ولم يكن هذا الانبعاث سهلا أو بسيطا، فقد كان أقرب إلى البعث من الموت من أن يكون تجددا أو تجديدا. وكان يقف دونه عدد لا يحصى من العوائق الذاتية والعقبات الخارجية، السياسية والثقافية والنفسية، التي لا يمكن أن يخلو منها شعب بقي لفترة طويلة خارج التاريخ، وكان لابد من وقت طويل كذلك للتغلب على الجهل والحيرة والتردد قبل أن ينشأ حس تاريخي جديد وملكة مقاومة يسمحان بالاحتيال على التاريخ والالتفاف على أشراكه وحواجزه. ويرجع الفضل الأكبر في حصول معجزة البعث التاريخي للأمة العربية إلى التفاعل البطيء والثابت لعاملين أساسيين مكملين واحدهما للآخر، ولو كانوا متناقضين في المظهر: العامل الأول: هو الدين الإسلامي الذي مثل الملجأ الأخير للغة والثقافة العربية وحفظهما من الضياع والنسيان.

أما العامل الثاني: فتجسد في الخميرة العقلانية الحديثة التي هزت الفكر الإسلامي بقوة منذ القرن التاسع عشر[15].

ولكن هذا الانبعاث للأمة العربية جاء بثوب جديد اتسم بتجزئة هذا الوطن الواحد إلى دول وأقطار شتى تعرف إلى الآن بالدول القطرية العربية وهي تشكل اثنان وعشرون دولة.

هكذا لن يتأخر الوقت كثيرا قبل أن تصرف النخبات الحاكمة الجديدة نظرها عن مشروع الوحدة والاتحاد، وقبل أن يظهر انحطاط السلطات الوطنية وتحولها إلى طغم معزولة ، فاسدة ومعادية لشعوبها، وقبل أن يعلن انهيار المعسكر التقدمي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر نهاية الآمال الكبيرة التي أطلقتها القومية العربية[16].

صحيح أن عهد الاستعمار بصورته العسكرية قد انقضى في معظم الدول العربية ، إلا أن آثاره لم تزل قائمة بالنسبة إلى كثير من هذه البلاد . فلقد ورثت الأقطار العربية عند استقلالها جهازا إداريا هجينا مخططا يحمل من بصمات المجتمع التقليدي بقدر ما يحمل من بصمات الحقبة الاستعمارية نفسها . وكان هذا الجهاز النواة المؤسسة لعملية بناء الدولة الوطنية في العقود التالية للاستقلال. فجاءت عملية بناء مؤسسات الدولة لتكريس كيانها الحديث وتعزيز بقائها وصمودها داخليا وخارجيا.

أصبح واضحا أن الدولة الحديثة قد غرست بناها في معظم الدول العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي ، ونقلت هذه الأقطار مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدول المستعمرة[17] ، وحتى عندما خاض المجتمع نضالا من اجل الاستقلال والتحرر الوطني تم الاحتفاظ بتلك المؤسسات وفي كثير من الأحيان تم انتقال مؤسسات القهر من العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال تقريبا من دون تغيير يذكر. وبمعنى آخر أن الدولة ومؤسساتها قد فرضت على المجتمع من أعلى بالقوة وهذا ما أدى ببعض الباحثين إلى تسمية هذا النمط من الدولة بالدولة ما بعد الاستعمارية (Post Colonial Stete)[18].

ويبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ظهور الأنظمة السياسية العربية البديلة لسلطات الانتداب والاحتلال ما هو في الواقع إلا تغييرا قد أنجز نتيجة ضرورات وظروف أملتها مرحلة ما بعد الحرب، وما انطوت عليه من اشتداد المعارضة للاحتلال المباشر والنفقات الباهظة التي تكلفتها عمليات الاحتلال، وتطور إمكانية إدارة المناطق عن طريق متعهدين محليين، وقد مثل ذلك خطوة أولى متقدمة عن طريق مأسسة الدولة القطرية[19].

لذلك يرى حمزة علوي أن الاستعمار لم ينتهي بحصول المجتمعات العربية على استقلالها السياسي، ولكنه يناقش طبيعة الدولة في الفترة التي أعقبت نهاية الاستعمار في صورته العسكرية

والسياسية. وهو يرى أن الدولة لم تنشأ في هذه المجتمعات - على عكس الحال في التجربة الغربية- انطلاقا من رغبة قوى داخلية في فرض سيطرتها السياسية على المجتمع، وإنما كانت نشأتها ترجمة لرغبة الدول الاستعمارية في إقامة هياكل تسمح لها بإحكام سيطرتها على الأقاليم التي وقعت في إطار إمبراطوريتها في قارات الجنوب الثلاث. وتميزت نواة هذه الدولة بعد الاستقلال بتضخيم الأجهزة التي تتولى مهام الأمن والدفاع والجباية. أي أجهزة الشرطة والجيش والمالية ربما بما يتجاوز احتياجات الدول النامية، وضمور الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات للمواطنين[20].

ماذا بعد الاستقلال؟

إن ما تمر به الدول العربية في العقدين الأخيرين من أزمات خانقة، منها من مهدد بالتفكك والتفتت الداخلي ، والآخر تعرض للاجتياح الداخلي، والبعض مهدد بالإفلاس المالي ، ومنها ما هو مهدد بالتطرف الديني أو التعصب الطائفي، وبعضها إن لم نقل كلها يشكو من فجوة عميقة بين المجتمع والدولة، تكاد تشكل قطيعة بين الشعب والنخب الحاكمة، كما تشكو أغلبها من التبعية لقوى خارجية، ولأن هذه الأغراض متزامنة ومتزايدة وحادة صح أن نقول أن الدولة القطرية في الوطن العربي مأزومة.

هي الحقيقة التي لا يمكن التغطية عنها أن هذه الدولة القطرية تعيش أزمة ، وبالطبع أن مفهوم أزمة هو أكثر تعقيدا وحدة وتفاقما من المشكلة، لأن المشكلة لها حل حين تتوافر عناصر هذا الحل، يكفي وجود قرار أو إرادة لتنفيذ أو تحمل أعباء هذا الحل، أما الأزمة فان الإرادة الجماعية والمخزون المعرفي يعجزان عن إيجاد الحل بالسرعة المطلوبة، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية.

ولا يعني ذلك أن الأزمة تبقى بلا مواجهة فعالة، فحالة الأزمة هي لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز أو الشلل، ولكن في كثير من الأحيان قد تنبثق بعض قوى المجتمع وخلاياه الحية لتجاوز هذا العجز أو الشلل، وتعبئ قواها لمواجهة جديدة ومبتكرة، فإذا تم ذلك فان الأزمة تتحول إلى مشكلة، أي تصبح قابلة للحل[21].

تساءل الرائد النهضوي العربي فرنسيس المراش في روايته «غابة الحق» 1865م: هل يمكن للعرب الخروج من دولة الخشونة والبربرية إلى دولة التمدن؟ وخلص إلى أنه ربما يتم ذلك ولكن بعد ألف عام، وبقوة المعجزات، لأنهم شعب منقسم على نفسه من كل قبيلة وملة تحت السماء، وكل حزب منهم يجتهد بخراب الآخر ودثاره. ولو كان عندهم محبة وطنية منزهة عن التعصب والطائفية لما انحط شأنهم لدى الأمم الأوروبية.

وفي خاتمة القرن العشرين كتب المفكر القومي قسطنطين زريق في آخر مؤلفاته (ما العمل) سنة 1998م : «علي شخصيا ان أعترف بأني كنت في الماضي أتكلم وأكتب عن "الأمة العربية"

فإذا أنا الآن أتجنب هذه التسمية لبعدها عن الواقع المعيش... بل إني غدوت أشك في صحة التكلم عن (المجتمعات العربية القطرية) أو عن (المجتمع العربي العام) نظرا إلى قصور أهل كل منها وأهلها جميعا عن تكوين ما يصح أن يدعى "مجتمعا" أو" شعبا " والى استمرار خضوعهم لنزعات ضيقة مفرقة ولمطالب فاسدة مخربة، وبالتالي إلى عجزنا جميعا عن تحقيق التكتل الوطني أو القومي، وهو الشرط الأول من شروط البقاء».

من فرنسيس المراش إلى قسطنطين زريق، قرن وثلث قرن من التمزق العربي وعثار الاندماج القومي والوطني وعسر ولادة الدولة الوطنية. فقد بدت الأقطار والمجتمعات العربية، وليس الأمة وحدها، وكأنها عصية على التوحد والائتلاف القومي أو الوطني أو المدني، مهددة على الدوام بالنزاعات والحروب الأصلية، ملغمة بكل عوامل الانفجار الداخلي والتشرذم القبلي والطائفي والعشائري والمذهبي و الإثني، حتى ليمكن القول إن النزاعات الأهلية مطلع القرن الحادي والعشرين تعيد نزاعات القرن التاسع عشر بأشكال متجددة وأحيانا مشابهة. وما انزلاق الصراع الراهن على الساحة العربية إلى مستويات ما قبل وطنية وما قبل مدنية سوى دلالة على جدية القلق، ليس على وحدة الأمة العربية، بل كذلك على الوحدة الوطنية في كل قطر عربي[22].

الهوامش :

1) برهان غليون، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003) ، ط3، ص 28

2) نزيه . ن الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط ،ترجمة : أمجد حسين ، (المنظمة العربية للترجمة ، بيروت،2010) ، ص 38 .

3) بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي،ج1، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989) ، ط1 ص ص 52 53

4) بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقية ، المرجع السابق ، ص 53

5) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987)، ط1 ، ص 28

6) نزيه . ن ، الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، المرجع السابق، ص191 و192

7) كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، (مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، عمان ، 2000)، ط1، ص82

8) أنظر: عبد الرحمان حسن حنبكة الميداني، أجنحَة المكر الثلاثة وخَوافيها (التبشير، الاستشراق، الاستعمار) ، (دار القلم ، دمشق ،2000) ، ط 8

9) نزيه. ن الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق، ص 192 192

10) بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقية، مرجع سابق ، ص 59

(11) كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص89

(12) بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقية ، مرجع سابق ، ص 62

(13) إيليا حريق، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي، كتاب الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1 (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1989) ، ط1 ، ص46 و47

(14) كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص91

(15) غليون برهان ، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط3،مرجع سابق ، ص44

(16) المرجع نفسه ، ص 182

(17) محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 168، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993)

(18) علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، من كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980)، ص 48

(19) نزار عبد اللطيف الحديثي ، الأمة العربية والتحدي ، (دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985)، ص105

(20) مصطفى كامل السيد، علاقة الدولة في الوطن العربي بمجتمعها، والاستقلال النسبي للدولة في الوطن العربي، من كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2012) ، ص101 و102

(21) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994)، ط1، ص 17 .

(22) كرم الحلو، الدولة الوطنية العاثرة في العالم العربي، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 95، الأحد 3 ديسمبر 2006